

خلل وهدر بالمليارات في إدارة أملاك الدولة

٧٥ بالمئة من الأملاك لوزارة الزراعة ومشروع صك تشريعي لإحداث هيئة معنية بالملف ٨٠ ألف عقار تملكها الدولة.. منها ٦٠ ألف للزراعة حصلت على إيرادات بـ ١٠ مليارات ليرة فقط



عبد الهادي شباط

مع نهاية عام ٢٠١٩ صرحت وزيرة الدولة لشؤون مشاريع الاستثمار والمشاريع الحيوية وقيقة حسني لـ «الوطن» بأنه تم البدء بتصويب الخلل في ملفات العقارات وأملاك الدولة المؤجرة للقطاع الخاص، بغية استعادة ما أمكن من حقوق الدولة، عبر رفع بدلات الاستثمار والإيجارات بما يتناسب مع القيم الحقيقية لها.

ومع حكومة عرنوس الأخيرة اعتبرت وزارة المالية ما ملف أملاك الدولة (٨٠ ألف عقار) من مصادر الإيراد المهمة للجزينة بحال تم إدارته بمنطق الاستثمار الفعال وتحقيق عوائد جديدة، وهو ما يحمل (ضمتاً) تحفظات واضحة في وزارة المالية على طريقة إدارة هذا الملف.

وتفيد معظم التقديرات بأن نحو ٦٠ ألف عقار من أصل (٨٠ ألف عقار) تدار من وزارة الزراعة وهو ما يعادل ٧٥ بالمئة من إجمالي الملف، بينما تدير وزارة الإدارة المحلية نحو ١٨ ألف عقار بما يعادل نحو ٢٢ بالمئة من إجمالي العقارات، على حين تتوزع بقية العقارات على العديد من الجهات العامة ومنها وزارة المالية التي تدير العقارات الآلية للدولة مثال (في حالات الوفاة وعدم وجود ورثة).

وفي متابعة أجريتها «الوطن» حول الموضوع انضج أن إجمالي إيرادات أراضي الدولة الزراعية لم يتجاوز ١٠ مليارات ليرة في العام الماضي (٢٠٢١) حسب

مصادر في وزارة الزراعة، على حين أن الوزارة حسني في عام ٢٠١٩ بينت أن رقم الإيرادات في حينها والتابعة عن تصويب الخلل في بعض الملفات وصل لحدود ٣٦ مليار ليرة سورية، مع التوقعات بأن يرتفع هذا الرقم مع بداية عام ٢٠٢٠. وإذا كانت الوزارة حسني تتحدث عن ٣٦ مليار ليرة جراء تصحيح بعض الخلل في استثمار عدد من العقارات فمن غير المنطقي أن تكون حصيلة نحو ٦٠ ألف عقار ١٠ مليارات ليرة!

وفي متابعة للموضوع لدى وزارة الزراعة أوضح مدير أملاك الدولة فرج بديوي أن هناك تبايناً في وجهات النظر حول إدارة أملاك الدولة (العقارات الزراعية) ففي

الوقت الذي ترغب فيه وزارة المالية بتعظيم الإيرادات من دون النظر في كيفية الاستفادة من هذه العقارات ترى وزارة الزراعة أنه لا بد من الحفاظ على الأراضي الزراعية وعدم السماح بتحويلها إلى مناطق صناعية أو سكنية أو تجارية، مبيناً أن معظم عقود الزراعة بسيطة لأن وزارة الزراعة ترى أن الأهم هو رفع معدلات الإنتاج الزراعي وزيادة المساحات المزروعة، وأن هناك مساحات واسعة من أملاك الدولة هي أراض غير قابلة للزراعة مقدراً أن مساحة أملاك الدولة من الأراضي تصل لنحو ٥,٢ ملايين هكتار من أصل نحو ١٨ مليون هكتار إجمالي مساحة الدولة الزراعية ٣٣ بالمئة منها أراض غير قابلة للزراعة

وفق تصنيفات استعمالات الأراضي، وأن الكثير من أراضي الأملاك العامة هي أراض جبلية وأودية أو أراض وعرة أو بواب. وطبيعة الاستثمار على هذه العقارات ترى أنها أكثر المشاكل التي تواجه إدارة الأملاك العامة هي التجاوزات والتعديلات الحاصلة على هذه الأملاك وحجم المتابعات التي يتطلبها هذا الأمر لدى الجهات القضائية والتنفيذية لحل هذه التعديلات، كاشفاً عن رفع مشروع لصدك تشريعي لإحداث هيئة معنية بإدارة أملاك الدولة ترتبط بوزير الزراعة على أن تشمل الهيئة على ضابطة عدلية تسهم في ضبط هذه التعديلات والتجاوزات الحاصلة على أملاك الدولة. وحين كانت وزيرة حسني رئيسة للجنة

الحكومية المكلفة بمتابعة ملف العقارات والأملاك المؤجرة والمستفجرة من القطاع الخاص، كشفت أن هذا الملف يعتره الكثير من الهدر والإهمال في حق المال العام، مبيّنة أنه لو تمت مقارنة نتائج العمل على المستوى الكلي؛ لاتضح أن المعالجة ليست بالمستوى المطلوب، رغم تحقيق بعض الإنجازات، ضاربة أمثلة أن الكثير من العقارات في محافظة دمشق يتم استثمارها بشكل غير عادل وفيه غبن لحق الدولة خاصة أن جزءاً من هذه العقارات في أماكن حيوية وسط دمشق وبالقرب من مراكز المحافظة، لكن بعض المتابعين لملف أملاك الدولة يرون أنه مجرد تحريك الملف بعد ركوده لعشرات السنوات والعمل على وضع قاعدة بيانات خاصة له هو أمر جيد ويمكن البناء عليه.

حيث تحدثت مصادر حكومية أنه تم الانتهاء من إعداد نحو ٨٠ بالمئة من البيانات حول هذه العقارات لكنها ما زالت تحتاج لمزيد من التدقيق والتوثيق والاتسقة ضمن برامج بسيطة يمكن استخدامها من العاملين في هذا الملف في مختلف الجهات. وفي الحصة يبدو أنه رغم أهمية هذا الملف (أملاك الدولة) الواضح أن التعاطي الحكومي ما زال متواضعاً وهناك خلافات أو تباينات حول من يدير هذا الملف والطريقة التي يجب أن يدار بها وهل ستفي الهيئة الجاري إحداثها بالغرض أم إنه مجرد ترحيل للملف؟

المشاريع السياحية لن؟!

مدير هيئة الاستثمار لـ «الوطن»: نسبة المشاريع السياحية على القانون ١٨ لا تتجاوز ٥ بالمئة والتركيز الإعلامي عليها هو السبب

فiras القاضي

كلما تم تدشين أو وضع حجر أساس لمنشأة سياحية، تتكرر ذات ربود الأفعال الرافضة والمستنكرة من الناس، ويبدأ الحديث عن ضرورة رفض الحكومة لهذا النوع من الاستثمارات، واستبداله باستثمارات أخرى تعود بالفائدة على الفئات التي لا تستطيع زيارة المنشآت السياحية إلا بالأحلام.

فهل فعلاً لا يوجد في سورية سوى الاستثمارات السياحية؟ وهل تحديد نوع الاستثمار من صلاحية الحكومة؟ أم إنه من الممكن إقناع المستثمر بالعدول عن رأيه والاستثمار في قطاعات أخرى؟

٥ بالمئة فقط

مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب نفى لـ «الوطن»، أن الاستثمار في سورية فقط في القطاع السياحي، موضحاً أن لدى الهيئة خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ أكثر من ٤٧ مشروعاً على قانون الاستثمار ١٨، كلفتها التقديرية ١٥٢٢ مليار ليرة، لا تحتل المشاريع السياحية منها أكثر من ٥ بالمئة، لكن التركيز الإعلامي على المشاريع السياحية هو الذي صدر فقرة أنها الوحيدة في البلد.

وأضاف دياب إن كل المشاريع المشتملة على القانون ١٨ حصلت على موافقتها وتراخيصها وسبعة منها وضعت في الإنتاج، وخمسة أخرى استوردت آلاتها وتجهيزاتها وستبدأ بالإنتاج قريباً، ومن هذه المشاريع صناعات دوائية وورقية وخشبية وكيميائية ومعدينية ونسيجية ومواد بناء، إضافة إلى الصناعات الغذائية التي لها النسبة الأكبر من المشاريع، ومشاريع طاقة بديلة بلغت تكلفتها ٤٤٣ مليار ليرة.

نرفض ولا نغير

وعن إمكانية تغيير نوع المشروع الذي

يرغب المستثمر الخاص بالقيام به، أوضح دياب أن المشاريع الخاصة لا يمكن تغييرها، لكن بالإمكان رفضها إن كانت لا تلبى حاجات الاقتصاد الوطني، حيث تتم دراسة كل مشروع ومدى ملائمتها لحاجات الاقتصاد وبرامج وسياسات الحكومة، وإن لم يكن كذلك، فلماذا تعطيه

مزايا وحوافز؟

الاستياء بسبب الشريحة المستهدفة

بالمقابل، أرجع مدير عام مركز «مداه» للدراسات الاستراتيجية السابق المهندس



• دياب: لا نستطيع تغيير رغبة المستثمر لكن نستطيع رفض المشروع إن لم يلب حاجات الاقتصاد الوطني

• زريق: الخضوع لإرادة أصحاب رؤوس الأموال هو متصل للحكومة من مهامها

هامس زريق سبب الاستياء إلى قناعة الشريحة الأكبر من السوريين بأن هذا النوع من المشاريع يستهدف الشرائح الأكثر ثراء من السوريين الذين يستطيعون تحمل تكاليف ارتياد هذا النوع من المنشآت السياحية، لأن الحديث عن «سياحة من الخارج» لا يعد منطقياً، وكذلك من غير

مزايا وحوافز؟

الاستياء بسبب الشريحة المستهدفة

بالمقابل، أرجع مدير عام مركز «مداه» للدراسات الاستراتيجية السابق المهندس

النفط يصعد والذهب يتراجع مع توقعات رفع أسعار الفائدة



الوطن

وفرق معهد البترول الأمريكي انخفضت مخزونات الخام في الولايات المتحدة نحو ١,٣٣ مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الـ ١٤ من تشرين الأول. من جهة ثانية، قالت وكالات إن أسعار الذهب المستثمرين على الأصول التي تنطوي على مخاطر عالية مثل السلع الأولية والرفع مكاسب في أسواق الأسهم وظهور علامات على تجدد الطلب في الصين أكبر مستورد للنفط.

وذكرت رويترز أن العقود الآجلة لخام برنت تسوية كانون الأول ارتفعت ٤٦ سنتاً أو ٠,٥ بالمئة إلى ٩٠,٤٩ دولاراً للبرميل. وسجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم تشرين الثاني ٣٨,٦٩ دولاراً للبرميل بزيادة قدرها ٨٧ سنتاً أو ١,١ بالمئة. وندر مسؤولو فريق أن الإدارة الأمريكية تخطط لبيع ١٥ مليون برميل من احتياطاتها في كانون الأول وهي الدفعة الأخيرة من ١٨٠ مليون برميل تم سحبها هذا العام.